العالم يحتفل باليوم العالمي للسلام تحت شعار «أهداف التنمية المستدامة»

الدبلوماسية الكويتية .. تاريخ طويل فى حل العديد من المشكلات بحنكة وحيادية

■ مسيرة العطاء تواصلت مع تقلد سمو الامير مقاليد الحكم عام 2006 لتصبح الكويت رائدة في حل الصراعات

■ الكويت تمتلك رصيداً حافلاً في جهود المصالحة والوساطة من اجل تنقية الأجواء العربية - العربية

■ مشاورات السلام اليمنية بالكويت برعاية الامم المتحدة هدفت التوصل الى اتفاق شامل ينهي الازمة

■ المساعدات الاقتصادية الإنمائية تعد إحدى أدوات السياسة الخارجية الثابتة

جانب من مشاورات السلام اليمنية بالكويت

تحتفل الكويت مع العالم اليوم باليوم العالمي للسلام الذي يقام العام الحالي تحت شعار (أهداف التنمية المستدامة .. بناء أحجار أساس من أجل السلام) بعد ان حفلت مسيرتها منذ نشأتها بالعديد من المبادرات والمواقف الإنسانية التي أسهمت في ترسيخ مفاهيم التعاون الدولي ومساعدة الدول والشعوب على تجاوز الأزمات وتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وشكلت السياسة الخارجية الثابتة لدولة الكويت بقيادة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد حدثا فريدا سجلت من خلالها أروع القصص في التعامل الحضاري والانساني لاشاعة السلام وتحقيق الاستقرار في العالم والدفاع عن قضايا الأمة العربية والازمات داخل البيت العربي.

وبمناسبة اليوم العالمي للسلام في 21 سبتمبر الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوما مكرسا لتعزيز مثل وقيم السلام في أوساط الأمم والشعوب تواصلت مسيرة العطاء والانجاز مع تقلد سمو الامير مقاليد الحكم عام 2006 لتصبح الكويت دولة رائدة في حل الصراعات ومجالات العمل الخيري والانساني والتنموي سعيا الى تأمين افضل معايير العيش الكريم للشعوب وللأجيال القادمة.

وتمت الدعوة للاحتفال بهذا اليوم ليتيح فيها للعالم فرصة للتوقف لحظة للتفكير والتأمل في أفضل السبل للخروج من دوامة العنف التي يولدها الصراع وتعزيز المثل العليا للسلام في الأمم والشعوب وفي ما بينها.

وجاء إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لليوم الدولي للسلام في عام 1981 بموجب قرارها الاحتفال باليوم العالمي للسلام ليكون متزامنا مع موعد الجلسة الافتتاحية لدورة الجمعية العامة التي تعقد كل سنة في ثالث يوم ثلاثاء من شهر سبتمبر.

واحتفل باول يوم للسلام في سبتمبر 1982 وفي عام 2001 صوتت الجمعية العامة بالإجماع على القرار رقم 8282/55 الذي يحدد تاريخ 21 سبتمبر يوما للامتناع عن العنف ووقف إطلاق النار.

وحرصت دولة الكويت منذ انضمامها للأمم المتحدة في عام 1963 على دعم جهودها ونشاطاتها من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى إليها.

وحظيت الكويت بدبلوماسيتها الفاعلة والنشطة باحترام المجموعة الدولية وسجلت نجاحات لافتة مجسدة دورها في تعزيز علاقات الأخوة والشراكة والتعاون مع مختلف دول العالم ومع منظمات إقليمية ودولية فاعلة.

وتكفي الإشارة هنا الى اشادة المجتمع الدولي وجميع المنظمات الدولية بسياسة الكويت التي تتسم بالحكمة وبدورها « البارز والفاعل» في مد يد العون والمساعدة للدول والشعوب في ذروة الازمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط الذي يعد المصدر الوحيد لدخلها القومي.

وتمتلك دولة الكويت على الصعيد الدبلوماسي رصيدا حافلا في جهود المصالحة والوساطة من اجل تنقية الأجواء العربية العربية ولم الشمل العربي انطلاقا من ايمانها بأن جهود الوساطة تعد أحد المداخل الرئيسة السلمية لإدارة وحل النزاعات التي يؤدي فيها الطرف الثالث دورا مركزيا.

ويعد سمو أمير البلاد من بين أبرز الساسة الرواد الذين يؤدون دورا حياديا إيجابيا في لم الشمل العربي وتعزيز وحدته خلال العقود الخمسة الماضية نظرا لما يتمتع به سموه من خبرة وحنكة سياسية تمتد الى اكثر من نصف قرن في إدارة الشؤون الخارجية للدولة.

ونجحت الدبلوماسية الكويتية بخبرة تاريخية وسياسية في حل العديد من المشكلات العربية العربية خلال القمم السنوية والمؤتمرات الدورية التي استضافتها الكويت على مر التاريخ ومنها الخلاف المصري - اليمني خلال الحقبة الناصرية والتوسط بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي عام 1972 لوقف المناوشات بينهما على الحدود المشتركة والذي أسفر عن توقيع اتفاقية سلام عقب زيارة قام بها سمو الشيخ صباح الأحمد حينذاك للبلدين.

كما ادت دولة الكويت دورا فاعلا من خلال الدبلوماسية الهادئة في نزع فتيل الخلاف الأردني - الفلسطيني عام 1970 اضافة الى التوسط لحل خلافات بين دول عربية واخرى إقليمية في نهاية عقد الستينيات وأسفرت عن تسوية نزاعات واستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما كان للكويت دور في تخفيف الاحتقان بين بعض العواصم العربية وتحقيق التقارب بين جميع الأطراف من خلال زيارات واجتماعات عقدتها على أراضيها وأسفرت عن التوصل الى حلول سياسية ومصالحات وتعهدات باحترام كل دولة للشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

ولا يخفى على أحد الدور المهم الذي قام به سمو امير البلاد عندما كان يتولى منصب وزير الخارجية في العام 1989 وترؤس سموه آنذاك اللجنة السداسية التي حققت ما كان يصبو إليه من مصالحة وتوافق بين اللبنانيين وتجلى ذلك في الاتفاق على دستور الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان.

وآخر الجهود الدبلوماسية التي بذلتها دولة الكويت استضافتها في 18 ابريل الماضي مشاورات السلام اليمنية برعاية الامم المتحدة بهدف التوصل الى اتفاق شامل ينهي الازمة اليمنية ويسمح باستئناف حوار سياسي شامل بين الفرقاء اليمنيين وفق قرار مجلس الأمن رقم (2216) والقرارات الاخرى ذات الصلة.

في موازاة ذلك حفلت مسيرة الكويت منذ نشأتها وحتى اليوم بسجل كبير من المساعدات الإنسانية والإغاثية سطرها إيمانها بالمبادئ التي جبل عليها المجتمع الكويتي منذ نشأته وقبل اكتشاف النفط والمرتكزة على قبول الآخر ومساعدته واعتماد مبدأ التكامل ما بين افراد المجتمع.

وبعد أن حباها الله بالخير والعطاء انعكس ذلك بفيض من العطاءات الإنسانية والمساعدات الإنمائية والإغاثية لمختلف دول العالم تعبيرا عن قناعة ثابتة بأن إنشاء المشاريع التنموية الإنتاجية في المجتمعات الفقيرة سيساعدها على إستثمار وتنمية طاقاتها البشرية والمالية وثرواتها وتوفير فرص العمل لأبنائها.

وامتدت المساعدات الكويتية لتشمل كل القارات وفي جميع القطاعات الإنسانية والتنموية والتي قدمت إلى الدول والحكومات والمنظمات الدولية بجميع فروعها ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات والجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء العالم لتمثل رسالة الإنسانية والخير للعالم أجمع.

وتعد المساعدات الاقتصادية الإنمائية الكويتية إحدى أدوات السياسة الخارجية الثابتة التي حرصت الكويت على ديمومتها واستمراريتها مهما كانت الظروف اذ لم يقف الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام 1990 حائلا دون تقديم مساعداتها للدول المحتاجة وقدمت وهي تحت الاحتلال ستة قروض لبلدان عربية وثلاثة قروض لبلدان افريقية وقرضين لبلدين اسيويين.

وكان هذا الدور الإنساني الفريد الذي يأتي ضمن إطار السياسة الخارجية للدولة منذ نشأتها أحد الأسباب الرئيسة في دفع العالم باجمعه ليقف مناصرا لها خلال تسعة أشهر من الاحتلال العراقي.

لقد قامت دولة الكويت عبر تاريخها الحافل بالعطاءات الإنسانية بالعديد من المبادرات والمواقف الإنسانية في مجالات البناء والتنمية والإستثمار البشري ودعم البحث العلمي اذ شكل ذلك نموذجا إنسانيا فريدا يقوم على تسويق سياسة السلم والأمن الدوليين من خلال تقديم مساعدات إنمائية وإغاثية لم ترتبط يوما باشتراطات لمختلف دول العالم الى جانب احتضانها العديد من المؤتمرات والقمم الدولية الإنسانية والتنموية التي تمكنت خلالها من حشد الجهود والتبرعات الرسمية والشعبية للشعوب المنكوبة.

فعلى سبيل المثال استضافت دولة الكويت القمة العربية الاقتصادية الأولى عام 2009 وانشأت صندوق الحياة الكريمة الذي ساهمت فيه بمبلغ 100 مليون دولار امريكي لمواجهة انعكاسات أزمة الغذاء العالمي على الدول الأقل نموا وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي بها إضافة إلى تبرعها بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي كمساهمة لتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية العربية.

كما استضافت ثلاثة مؤتمرات للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا تأكيدا على الدور الإنساني الذي يميز السياسة الخارجية لدولة الكويت وعقد أولها في 30 يناير 2013 بحضور 59 دولة على مستوى قادة الدول وممثليهم ورؤساء الحكومات و 13 منظمة ووكالة وهيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومعنية بالشؤون الإنسانية والإغاثية واللاجئين.

وأعلن صاحب السمو امير البلاد خلال المؤتمر تبرع الكويت بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري فيما ساهم المؤتمر في حشد التبرعات الإنسانية من المجتمع الدولي للأزمة السورية بما يقدر بنحو 4ر4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013 .

وفي 15 يناير 2014 عقدت أعمال اجتماعات المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا بمبادرة كريمة من سمو الأمير واستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن صاحب السمو حينها تبرع الكويت ب 500 مليون دولار أمريكي من القطاعين الحكومي والأهلي دعما للوضع الإنساني للشعب السوري فيما بلغ اجمالي قيمة تعهدات المؤتمر نحو 2.4 مليار دولار أمريكي .

واستكمالا لهذا الدور الإنساني في مساعدة الشعب السوري في محنته إستضافت دولة الكويت المؤتمر الثالث للدول المانحة لدعم الوضع الإنساني في سوريا في 31 مارس 2015 بمبادرة كريمة من سمو أمير البلاد وقدمت خلاله الكويت 500 مليون دولار من القطاعين الحكومي والأهلي فيما بلغ إجمالي قيمة التعهدات نحو 8ر3 مليار دولار أمريكي .

ونتيجة لهذه الجهود أعلنت منظمة (أوكسفام) للمساعدات الإنسانية في دراسة نشرت في 15 يناير 2014 ان دولة الكويت قدمت ما يفوق الحصص التي تعد عادلة بالنسبة للجهود الإنسانية الخاصة باللاجئين السوريين .

وفي 19 نوفمبر 2013 استضافت دولة الكويت مؤتمر القمة العربي الإفريقي الثالث اذ اعلن صاحب السمو مبادرة تتمثل في توجيه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتقديم قروض ميسرة بما يوازي مليار دولار أمريكي للإسهام في تمويل مشاريع إنمائية في الدول الإفريقية خلال فترة خمس سنوات اضافة إلى مبلغ مليار دولار أمريكي يتم إستثماره في افريقيا من قبل الهيئة العامة للاستثمار وكذلك جائزة الدكتور عبدالرحمن السميط (رحمه الله) للأبحاث التنموية في افريقيا وهي جائزة سنوية مقدارها مليون دولار أمريكي.

بعد تلك الجهود الكبيرة التي بذلتها دولة الكويت وسمو أمير البلاد في الجانب الإنساني على مستوى العالم جاءت تسمية الكويت مركزا إنسانيا عالميا وقائدها صاحب سمو الامير قائدا للعمل الإنساني في سبتمبر عام 2014 من قبل الأمم المتحدة تتويجا لدورها في العمل الإنساني وتعزيزا لمكانتها كدولة تنتهج سياسة متوازنة وودية مع الجميع.

وبالرغم من أن دولة الكويت تعد من الدول النامية فإنها لم تغب يوما عما يعانيه الكثير من شعوب الدول النامية ولم تتوان عن تقديم يد العون والمساعدة في حل قضايا تلك الدول التنموية اذ زادت نسبة ما تقدمه من مساعدات إنمائية إلى اكثر من 3ر1 في المئة من إجمالي الناتج القومي متجاوزة بذلك النسبة المقررة دوليا إيمانا منها بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية يعزز من فرصها في تحقيق طموحاتها وتجاوز أزماتها الاقتصادية.

ووفقا لتقرير المساعدات الإنسانية الدولية لعام 2014 والمعد من قبل منظمة مبادرات التنمية العالمية البريطانية المتخصصة في مكافحة الفقر ونشر معلومات عن التمويلات الخاصة بالمساعدات الإنسانية جاءت الكويت الأولى خليجيا وال 14 عالميا في قائمة أكبر 20 دولة مانحة للمساعدات الإنسانية العالمية في عام 2013 بعدما بلغ حجم هذه المساعدات 327 مليون دولار أمريكي.

وجاءت الكويت أيضا في المركز الأول خليجيا والثاني عالميا في قائمة أكثر الدول سخاء في المساعدات الانسانية الدولية في عام 2013 من حيث نسبتها إلى إجمالي الدخل القومي.

وذكر التقرير ان الكويت قدمت كذلك مساعدات الى جهات مختلفة بشكل مباشر او عبر جهات حكومية خلال الفترة نفسها بقيمة تبلغ نحو 197 مليونا و961 الف دينار كويتي.

تتمات

الأمير : الارهاب

وبين سموه ان الامن والتنمية صنوان لا يفترقان بحيث لايمكن تحقيق احدهما دون الاخر وهذا ما يلخصه عنوان قمتنا هذه «السلام السيادة والتضامن من اجل التنمية» لذا فان المسؤوليات الملقاة على عاتقنا جميعا كبيرة جدا محتمة علينا بذل المزيد من الجهود لبلوغ التنمية المستدامة المتوازنة والمنصفة والايمان الكامل باهمية العمل المشترك والجماعي والالتزام بتنفيذ كافة الاهداف الانمائية المستدامة الـ17 التي تعهدنا جميعا لبلوغها بحلول عام 2030 خلال قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة التي عقدت في مقر الامم المتحدة في نيويورك شهر سبتمبر العام الماضي.

وقال سموه لقد حرصت بلادي على تحمل مسؤولياتها الاقليمية والدولية تجاه تحقيق التنمية بمختلف ابعادها «الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية» والعمل على تعزيزها ومعالجة قضاياها بايجابية وفعالية حيث استضافت بلادي في السنوات القليلة الماضية عددا من المؤتمرات الرفيعة المستوى الاقتصادية منها والانمائية والانسانية واطلقت العديد من المبادرات لتعزيز الشراكة والتعاون في المجالين التنموي والانساني.

واضاف سموه الكويت لم تدخر جهدا في مساعيها الرامية الى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الاقل نموا من خلال مؤسساتها المختلفة وابرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق تقديم قروض ومنح ميسرة لاقامة مشاريع البنى التحتية في الدول النامية حيث استمرت بلادي خلال السنوات الماضية في تقديم مساعدات تنموية بلغت مانسبته 1.4 في المئة من اجمالي الناتج المحلي اي اكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دوليا.

وتابع سموه «يحزننا مايعيشه العالم بعيدا عن التنمية نتيجة لانتشار مظاهر العنف والتطرف العنيف في عدة اقطار منه ولمنطقة الشرق الاوسط النصيب الاكبر منها مع تعدد الاسباب وتنوع الوسائل وبصورة باتت معها حتمية مواجهة المجتمع الدولي لهذه الظواهر المتزايدة الخطورة والتي تهدد في الصميم الامن والسلم الدوليين ومعالجة مسبباتها وتجفيف الموارد المغذية لها والتي غالبا مايكون المدنيون هم جل ضحاياها.

واوضح سموه أن جمهورية اليمن وشعبها الشقيق تحديات جسيمة خلفتها وعمدت على تصعيدها اطراف لا تريد لليمن الاستقرار والازدهار وتحاول بكل ما اوتيت من قوة جره لمستنقعات الحروب والانقسامات

وقال سموه ان العراق اليوم يعيش في مرحلة مفصلية في تاريخه من خلال مواجهته لطفرة هيكلية وايدلوجية لقوى الارهاب والتطرف والتي تحاول حصر فضاءات الاسلام الرحبة الى تفسيرات آحادية ضيقة شاذة ترتكز على تشويه العقيدة الاسلامية من خلال تاويلات باطلة لاتستند الا على الهوى واشباع الرغبات وقتل كل من يخالفهم قولا او فعلا وبطرائق واساليب تتبذها وتنبرأ منها جميع الديانات ان ممارسات مايعرف بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش» اختزلت تاريخ العنف البشري وطورت الة القتل والانتقام بصورة باتت معها مشاهد الدمار والموت حاضرة في العديد من مدن ومناطق العراق ومخلفة كارثة انسانية قابلة للتزايد وتنذر في حالة عدم مواجهتها بتهديد جاد للسلم والامن الدوليين .

واوضح صاحب السمو أن الكويت ساهمت في التحالف الدولي لمواجهة هذا التنظيم الضال من خلال تقديم الدعم والاسناد اللوجستي واستجابة للوضع الانساني الصعب قدمت دولة الكويت عبر مكتب الامم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية مبلغ 200 مليون دولار امريكي لمساعدة الشعب العراقي الشقيق وتتعهد بلادي بتقديم مبلغ 176 مليون دولار امريكي لتخفيف معاناة الشعب العراقي جراء الممارسات الوحشية لتنظيم «داعش».

وشدد صاحب السمو على موقف الكويت بان حل هذه الازمة الكارثية لن يكون الا من خلال الطرق السياسية السلمية،مشيرا إلى أن الكويت استضافت ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا حيث تجاوزت التعهدات المعلنة فيها الـ7 مليار دولار امريكي كما ساهمت بلادي ب 3ر1 مليار دولارامريكي.

وأكد سموه أن ارساء قواعد السلام في الشرق الاوسط يعاني من العوائق والعثرات الناتجة من سياسة المكابرة والتعنت وعدم الاكتراث من قبل اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال التي مازالت تواصل سياساتها التوسعية وتعتقل الالاف من ابناء الشعب الفلسطيني في سجونها ومعتقلاتها مع استمرارها في فرض حصار غير قانوني و لا انساني على القطاع منتهكة بذلك كافة الاعراف الانسانية والقوانين الدولية.

وشدد سموه على ضرورة مواصلة الضغط والتحرك الجاد على كافة المستويات لحمل اسرائيل على القبول بقرارات الشرعية الدولية بما يفضي الى اقامة الدول الفلسطينية وعاصمته القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو 1967 وفق مبدأ الارض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

العمير : أمر

للتهنئة بعيد الأضحى وعودة الوزير من رحلة العلاج اكد ان ان العلاقة بين السلطتين «ممتازة ووطيدة وقوية» مشيرا إلى أن وجود عطلة برلمانية لا يعني غياب الدور الرقابي للمجلس ولا يعني ايضا غياب الدور التنفيذي للحكومة.

واضاف ان «للنواب كل الاحترام فيما يبدونه من ملاحظات وادوات رقابية يمارسونها وهذا حق مشروع لهم لا نستطيع مصادرته عليهم».

وحول مسجد المطبة قال«ان الموضوع امام القضاء» وان هناك جلسة مقبلة ستفصل في هذا الامر مبينا ان الوزارة اخذت الموافقات من الجهات المختصة في هذا الامر «وسنمتثل لما يحكم به القضاء».

وبين العمير ان «الاشغال» لديها خطة مسبقة لمعالجة مشكلة تطاير الحصى وان هناك اجتماعات يومية مع وزارة المالية لتوفير اكبر ميزانية ممكنة لمعالجة تلك المشكلة،موضحا ان الوزارة قامت بتجربة بعض الخلطات بالتعاون مع المعهد البريطاني المتخصص بهذا الشأن.

واضاف ان هناك بعض العقود تم التوافق عليها مع وزارة المالية،قائلا«نقدر اننا نمر بظروف استثنائية بسبب انخفاض اسعار النفط وبسبب الترشيد الذي تقوده الدولة وحرصت عليه الحكومة في اكثر من مناسبة» لافتا إلى أن «وزارة المالية معذورة في اتخاذ الاحتياطات الكافية للتأكد من ان يكون كل ما يتم صرفه في الطريق الصحيح».

29 نائبا طالبوا

ورأى القضيبي أن «هروب الحكومة من الجلسة الطارئة خطة للتحاشي بها الانتقاد النيابي لادائها غير الصحيح بشكل عام».

الصانع : رغبتي

تصريح صحافي أن هذا الخبر «عار تماما عن الصحة ويجافي الحقيقة والواقع» مبينا ان «بعض وسائل الاعلام دأبت في الأونة الاخيرة على بث الشائعات وتلفيق الاخبار متجاوزة بذلك القواعد المهنية والاخلاقية التي تقتضيها المصلحة العامة واصول الرسالة الاعلامية».

واضاف ان «ثقة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وتزكية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء شرف لي ووسام على صدري ولم اجد من سموهما إلا كل دعم ومؤازرة وتوجيه للقيام بمسؤولياتي تجاه الوطن والشعب الكويتي الكريم على اكمل وجه ودون تقصير».

واوضح انه «كان لهذه التوجيهات السامية من حضرة صاحب السمو امير البلاد وتعليمات سمو رئيس الوزراء بالغ الاثر في تحقيق الكثير من الانجازات في وزارتي العدل والاوقاف».

ودعا الوزير الصانع الى ضرورة تحري المصداقية في نشر الاخبار مؤكدا ان «كل خبر غير صادر من مكتبه رسميا او من مجلس الوزراء يعد خبرا مجانبا للصواب».

الكندري : الاستعجال

موارد والعمل بها.

وشدد الكندري في تصريح صحافي أمس بعد تفقده عدد من الادارات في البلدية على أهمية إنجاز معاملات المراجعين عبر تذليل العراقيل وتقليص الدورة المستندية لإنجاز معاملاتهم في اقصر وقت ممكن.

وحث الكندري المدراء الجدد بالجهاز التنفيذي على بذل المزيد من الجهد والعمل الدؤوب لخدمة المراجعين والحفاظ على المال العام لاسيما ان قانون البلدية الجديد يصب في خدمة الوطن والمواطن.

44 ألف طالب

«مطمئن» ولا مشكلات تعوق انطلاقة العام الجديد.

واوضح الوزير العيسى في بيان صحافي انه سيتم توزيع جميع الكتب على طلبة المدارس في اليوم الأول للدوام المدرسي للمراحل التعليمية كافة.

يذكر انه قد بدأ رسميا دوام اعضاء الهيئات التعليمية والإدارية في القطاع العام يوم 18 الجاري.

153 مليار دولار

الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ان عجز ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي سيصل إلى ذروته في العام 2016 ثم سيتناقص تدريجيا مع استمرار فجوات الميزانيات على المدى المتوسط.

واضاف ان تراجع عائدات النفط واتساع فجوة الانفاق قد تدفع السعودية إلى أن تسجل فجوات كبيرة في ميزانياتها متوقعا ان تسهم المملكة بنسبة 55 في المئة من عجز الميزانيات في المنطقة في العام 2016.

وتوقع ان يستمر عجز الميزانيات على المدى القريب وان يتخطى اكثر من 100 مليار دولار حتى العام 2021 مشيرا الى ان العجز في ميزان الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2016 سيرتفع إلى ما نسبته 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال التقرير ان الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون سيتراجع بنسبة 2.2 في المئة على اساس سنوي ليبلغ 1.38 تريليون دولار في العام الحالي فيما يعد اقل من مستويات السنوات الخمس السابقة متوقعا في الوقت نفسه نمو هذا الناتج خلال الفترة ما بين الأعوام 2017 و2021.

وعن الكويت قال التقرير ان إجمالي الايرادات الحكومية انخفض بنسبة 39 في المئة على أساس سنوي ليصل الى 1ر15 مليار دينار كويتي في 2016/2015 مقابل 24.9 مليار دينار في 2015/2014 عازيا هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تراجع عائدات النفط والتي تقلصت باكثر من النصف على اساس سنوي.

واضاف ان الإيرادات غير النفطية تحسنت بنسبة 79 في المئة على أساس سنوي خلال الفترة نفسها وصولا إلى 4.3 مليار دينار في حين تراجع الانفاق بنسبة 12 في المئة على أساس سنوي خلال الفترة المذكورة ليبلغ 18.9 مليار دينار على الرغم من نمو الانفاق الراسمالي 4 في المئة على اساس سنوي.

واوضح التقرير ان التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية ارتفعت في نهاية الربع الاول من العام الحالي بنسبة 1.4 في المئة على اساس ربع سنوي حيث بلغت 33.7 مليار دينار.

أوباما : لا أحد

واستيطان أراض فلسطينية إلى الابد.»

وحول سوريا، قال الرئيس الاميركي، باراك اوباما، إنه لا يمكن تحقيق انتصار عسكري بسوريا.

وأضاف خلال الكلمة الأخيرة له كرئيس من على منصة الامم المتحدة «النظام العالمي نجح بشكل كبير» انتهينا من فكرة اليوم الآخر الذي سيأتي بحرب نووية»ومسارنا الآن أصبح واضحا، لا أجمل التحديات، بل أشيد بالإنجازات لنحرز المزيد منها».

واوضح «من أجل المضي قدما علينا أن نعترف بأن المسار القائم بحاجة لتصويب، فهناك من استفادوا من العولمة، وهناك من لم يستفد، بسبب أشياء متعلقة بهوياتهم العرقية والموارد».

وقال «لأن هذه المشكلات تم تجاهلها فإننا شهدنا تحديات أخرى، فقد أدى هذا لنشوء التطرف الديني والعرقي والقومية إلى تشدد بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وهذا أثر على دولنا، ولا يمكن أن نتجاهل هذه الرؤى».

على صعيد متصل قال المرصد السوري لحقوق الانسان أمس أن طائرات حربية قصفت شاحنات تحمل مساعدات اغاثية بالقرب من مدينة حلب شمال سوريا ما اسفر عن مقتل 12 من سائقي شاحنات نقل مواد الاغاثة وموظفي الهلال الاحمر.

واضاف المرصد في بيان «أن طائرات سورية أو روسية قصفت شاحنات اغاثة بالقرب من حلب في ساعة متأخرة من مساء الاثنين بعد ان اعلن جيش النظام السوري انتهاء هدنة وقف اطلاق النار في سوريا في وقت سابق اليوم بعد ان استمرت اسبوعا».

وذكر «ان الشاحنات قامت بعمليات تسليم اعتيادية تنظمها منظمة دولية لمنطقة غربي مدينة حلب واصيبت بالقرب من بلدة اورم الكبرى».

وفي غضون ذلك ذكر مكتب الامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الاحمر انهما يجريان تحقيقا حول هذا الموضوع.

إلى ذلك أعربت الأمم المتحدة عن أسفها إزاء قيام طائرات حربية بقصف شاحنات مساعدات إنسانية في مدينة حلب شمال سوريا.

واكد المتحدث باسم الامم المتحدة ستيفان دوجاريك ورئيس مجموعة العمل للشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة يان إيغلاند في بيان مشترك أن القافلة التي كانت تحمل مساعدات لـ 75 الف مدني في بلدة (اورم الكبرى) في حلب تعرضت للقصف أمس رغم إزالة التعارض مع الأطراف المتحاربة.

كما أكد إيغلاند في تغريدة له على موقع (تويتر) للتواصل الاجتماعي أن القصف أسفر عن «العديد من القتلى والجرحى».

اعلنت روسيا الاتحادية انها فتحت تحقيقا حول عملية القصف التي تعرضت لها شاحنات إنسانية في حلب السوري امس الاثنين.

واوضح الناطق باسم الرئاسة الروسية دميتري بسكوف في تصريح نقلته وكالة انباء (انترفاكس) ان العسكريين الروس يحققون الان في القصف الذي استهدف الشاحنات الانسانية» وهو الحادث الذي تسبب بتدمير 18 شاحنة من اصل 31 وفقا للتقارير الاخبارية.

وحول الهدنة السورية قال بسكوف «إن الآمال بإمكانية استئنافها اصبحت ضعيفة للغاية معربا عن قلقه من «استئثار الجماعات المسلحة لفترة الهدنة التي امتدت نحو اسبوع من اجل التزود بالذخائر وإعادة ترتيب قواتها مشيرا الى الهجوم الذي وقع على حلب يوم امس.